

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim Jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 18

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

• حقوقية قضائية أدبية تاريخية
• تصدر بمصر القاهرة كل سبت
• مؤسسها « أمين شميل »
• يديرها ويحررها
• سليم بستر وإبراهيم جال الحمانيان
• اشتراكها السنوي
• ٩٦ غرشاً وأغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
• تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

يوليو سنة ١٨٩٩ بحفظ القضية قطعياً فرغ
الدعوى بعد ذلك بدون وجود أدلة جديدة
مخالف لنص المادة (١٥) من الباب الثالث من
قانون تحقيق الجنايات والثانية مقتضاها عدم جواز
اثبات تسليم السند بالينة لأن تسليم السند سواء
كان على سبيل الوديعة أو الوكالة أو أي عقد
آخر مما جاء في المادة (٣١٥) عقوبات
لا يجوز اثباته الا بالكتابة

ومحكمة الموسيقى الجزئية حكمت بتاريخ ٢٨
نوفمبر سنة ٩٩ برفض المسألتين الفرعيتين
المذكورتين

فألهم استأنف بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٩
والنيابة ووكيل المدعي بالحق المدني طلبا رفض
المسألتين الفرعيتين

ومحكمة مصر الابتدائية حكمت بصفة
استثنائية بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٠٠ حضورياً
بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء
الحكمين المستأنفين وبقبول المسألتين الفرعيتين
المرفوعتين من محمد يوسف الغزالي وبعدم جواز
رفع الدعوى ضده وحكمت بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى المدنية والزمت المدعي بنصف
المصاريف وجعلت الباقي على طرف الحكومة
وفي يوم الاحد ٢٨ يناير سنة ٩٠٠ قرر
بقلم كتاب المحكمة المذكورة من حسن محمد
قنوع المدعي المدني إرغائه النظر في هذه القضية

ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من محمد حسن قنوع
المدعي بالحق المدني
وفي قضية النيابة العمومية نمرة ٣٦ المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ١٤٨ سنة ٩٠٠
ضد

محمد يوسف الغزالي عمره ٢٩ سنة زيات
باب البحر
وحاضر عنه بالجلسة حضرة يوسف بك آصاف
الحامي

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتهمت المذكور وشخصين
بتزوير عقد بمسح منزل ملك زينب بنت عبدالله
وحسن محمد قنوع الى اعلان كسلى واتهمت
محمد يوسف الغزالي أيضاً باختلاس وتبديد سند
بمبلغ ٢٥ جنيه ملك حسن محمد قنوع كان تسلم اليه
على سبيل الامانة فبدده في ١٣ يونيه سنة ٨٩٩
بالجمالية وطلبت عقابه بتمتضي المواد (١٩٣ و ٣١٥)
عقوبات

والتمهم المذكور رفع بلسان وكيله مسألتين فرعيتين
احدهما مقتضاها عدم جواز رفع الدعوى في
تهمة التزوير لان النيابة كانت اجرت التحقيق
ضده في هذه التهمة وأصدرت أمراً بتاريخ ٥

القسم القضائي

٤٠

نقض وإبرام - ٢٤ مارس سنة ٩٠٠
محمد حسن قنوع - ضد محمد يوسف الغزالي
قرار الحفظ والاثبات بالينة
المادة ١٥ من الباب الثالث من قانون تحقيق
الجنايات والمادة ٣١٥ من قانون العقوبات
١ - كل أمر يصدر من النيابة بحفظ
الأوراق اما ان يبنى على تحقيقات البوليس واما
على تحقيقاتها فان كان الاول فلها ان تعدل عنه
متى شئت لان لها صفتين صفة ادارية وصفة
قضائية وإن كان الثاني فليس لها العدول عنه
الا بعد ظهور أدلة جديدة غير التي سبق الحصول
عليها بصرف النظر عن كونها مفيدة أو غير
مفيدة
٢ - لا يجوز اثبات الوديعة أو الوكالة أو
العارية بالينة

ان محكمة النقض والإبرام المشكلة تحت
رئاسة سعادة صالح نائب باشا رئيس المحكمة
ومحضور حضرات مسيو دو هلس وقاسم أمين
بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاء
ومحمد صفوت بك الأفوكاتو العمومي

امام محكمة النقض والابرار

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل
عن المدعي بالحق المدني والاطلاع على اوراق
الدعوى والمدولة قانوناً

حيث من ضمن أوجه النقض والابرار ان
الحكم المستأنف قضى بعدم جواز رفع الدعوى
على التهم بناء على ان النيابة العمومية كانت
أصدرت قراراً بحفظ اوراق هذه الدعوى وان
التحقيقات التي حصلت بعد هذا القرار لاتضمن
أدلة جديدة لانها لم تثبت شيئاً

وحيث ان هذا الحكم اخطأ في مسألتين
الاولى انه اعتبر ان كل أمر يصدر من النيابة
بحفظ الاوراق لا يبيح بتجديد الدعوى العمومية
الا بظهور أدلة جديدة وبيان علة هذا الخطاء
انه بحسب التغييرات الجديدة التي طرأت على
قانون تحقيق الجنايات يكون للنيابة العمومية
صفتان صفة ادارية وصفة قضائية فاذا ورد اليها
استعلامات او تحريات من البوليس ورأت انها
لا تستحق ان تكون اساساً لرفع الدعوى على
المتهم فلها ان تؤثر على الاوراق بحفظها وانما
الامر الذي يصدر منها في هذه الحالة
ليس له صفة قضائية ولها حينئذ ان تعدل عنه
في اي وقت شئت بخلاف ما اذا كانت أجرت
بنفسها عملاً من اعمال التحقيق او اتخذت ضده
اجراءات جديدة كالقبض عليه او حبسه فعملها
هذا يكون عملاً قضائياً يحتاج الى امر
قضائي بالسير في الدعوى او بحفظ الاوراق وفي
هذه الحالة الاخيرة اذا جففت الاوراق كان
لامر الحفظ القوة التي كانت لاوامر قضاة التحقيق
وتتوب عليه النتائج التي كانت مترتبة على الاوامر
التي كانت تصدر بان لا وجه لاقامة الدعوى
وحيث فلا يجوز ان تعدل عنه النيابة الا بظهور
ادلة جديدة.

وحيث ان هذا السير يستفاد من نصوص
التعديلات الجديدة ومن ان الشارع لم يقصد
بإدخالها في القانون ان يقلل من سلطة النيابة
وانما اراد ان يزيد على سلطتها الادارية القديمة

سلطة قضائية جديدة

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ
أيضاً في كونه اعتبر ان الدليل لا يكون جديداً
الا اذا أثبت شيئاً على المتهم فان هذا المعنى لم
يقصده الشارع والمراد بالدليل الجديد هو الحصول
على دليل غير الدلائل التي سبق الحصول عليها
بقطع النظر عن كونه يفيد في الموضوع ادانة
المتهم او لم يفدها

وحيث ان قبول هذا الوجه يقضى بإلغاء
الحكم المطعون فيه لوجود وجه مهم لبطلانه
ولا لزوم في ذلك للبحث في الالوجه الاخرى
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار
المقدم من المدعي بالحق المدني وبإلغاء الحكم
المطعون فيه وبإحالة القضية على محكمة طنطا
للحكم فيها مجدداً فيما يختص بالحقوق المدنية
والزام محمد يوسف الغزالي بالمصاريف

﴿٤١﴾

مصر - استئناف جنح - ٣ مايو سنة ١٩٠٠
النيابة - ضد - حسن غالب أفندي

التزوير واستعماله

التزوير واستعماله جنحتان كل منهما مستقلة
عن الاخرى فاذا سقط الحق برفع الدعوى العمومية
بالنظر الى التزوير بمضي المدة القانونية ضد من نسب
التزوير اليه ثم صار استعمال الورقة المزورة من شخص
آخر غير من نسب اليه التزوير لم يكن هذا الاستعمال
مؤثراً على المنسوب اليه التزوير ولا سيل الى محاكمته

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بجلطة الجنح
الاستئنافية المتقدمة علناً بالمحكمة في يوم الخميس
٣ مايو سنة ١٩٠٠ و ٤ محرم سنة ١٣١٨
تحت رئاسة حضرة اسكندر بك عمون القاضي
وحضور حضرات جناب المسيو موزلي وعلي
بك ذكي قضاة واحد أفندي خليل وكيل النيابة

وحسين أفندي سلمان كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٢٦٤ الواردة بالمدول
نمرة ٤٧٥ سنة ١٩٠٠

ضد

حسن غالب أفندي سن ٥٥ ملتمز شارع
نور الظلام

تهمة بإشتراكه مع والدته التي توفيت في
تزوير جواب صادر من السيد احمد أفندي عبد
الخالق السادات يستفاد منه ان والدته مسنخقة
في الوقف المتظر عليه وذلك اضراراً به وتمسك
بالجواب المذكور امام المحاكم الشرعية والمختلطة
والبلاغ في ١٠ اغسطس سنة ٩٨

وبعد سماع تقرير التلخيص المقدم من حضرة
رئيس الجلسة وأقوال المحامي عن المتهم وطلبات
النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانوناً

حيث ان محكمة السيدة حكمت حضورياً
بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ عملاً بالمواد ١٩٣ و
٦٧ و ٦٨ و ٣٥٢ عقوبات بحبس المتهم مدة

ثلاثة اشهر والزمت بالمصاريف
وبان يدفع مبلغ ٢٠٠٠ قرش تعويض للمدعي
المدني

وحيث ان المتهم المذكور استأنف هذا الحكم
بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ فصار مقبولا شكلاً
وحيث انه ثابت ان الجواب المدعي بتزويره
تقدم في دعوى في سنة ٩٥ افرنيكية قنبت
من ذلك رسمياً انه غير مستحدث بعد التاريخ
المذكور وبما انه قد مضى من ذلك التاريخ الى
تاريخ رفع الدعوى زيادة عن ثلاث سنوات
فيكون قد سقط الحق في اقامة الدعوى في تهمة
التزوير بالمدة الطويلة

وحيث انه فيما يتعلق بتهمة الاشتراك باستعمال
الجواب المذكور في المدة الاخيرة قد اتضح
للمحكمة ان المتهم لم يستعمله لانه تقدم في قضية
لا شأن له فيها ولم يثبت اشتراكه في ذلك الاستعمال
بأي طريقة من الطرق

فبناء عليه

بعد رؤية المادة ١٧١ جنابات
حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف
شكلاً وحكمت في الموضوع بلفو الحكم المستأنف
وسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية بالنسبة
لهمة الاشتراك في التزوير وبعدم ثبوت اشتراك
لهم في استعمال العقد المدعى بتزويره وحكمت
براءة ساحته من هذه التهمة ورفضت دعوى
المدعى بالحق المدني والزمت بالمصاريف

٤٢

بني سويف جزئي مدني - ١٧ ابريل سنة ٩٠٠
احمد سيمي - ضد - عبد النبي رمان
البيئة

ان النظر فيما يختص بجواز سماع شهادة
الشهود أو عدم سماعها مرجعه الى النتيجة التي
تترتب قضاء على مدلول الشهادة حسبما يرمى اليه
الحكم الطالب للأدب فلو أراد المدين مثلاً
التصريح بان يثبت بالبيئة انه دفع مبلغاً لا يتجاوز
الالف قرش وكان قصده من هذا الادب مجرد
الاستدلال على براءة ذمته فانه يجاب الى طلبه
بخلاف ما لو أراد الدائن ان يثبت بالبيئة ان المدين
سدد من الدين مبلغاً أقل من الالف قرش
ليتوصل من هذا الطريق الى قطع المدة الطويلة
فان طلبه هذا يكون غير مقبول متى كان الدين
المراد حفظه من السقوط أزيد من الالف قرش

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية
المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٧ ابريل سنة ١٩٠٠
و ١٧ الحجة سنة ٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد
فهمه اقدي القاضي وحضور احمد شوقي اقدي
الكاتب صدر الحكم الآتي
في قضية احمد سيمي اقدي مزارع من
ناحية بني حدير بمركز الواسطي المقيدة بالجدول
سنة ٩٠٠ نمرة ٧٥٦

ضد

عبد النبي رمان من ناحية بني حدير المذكورة
بتوكيل محمود اقدي كامل

وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بملزومية المدعى عليه
ان يدفع له مبلغ ٦٠٠ قرش صاغ والمصاريف
باقي حساب زراعة خضار وان انكر المدعى عليه
ذلك المبلغ فهو مستعد لاثباته بالبيئة
والمدعى عليه طلب رفض الدعوى والزام
المدعى بالمصاريف واتعاب المحاماة لاسباب الواضحة
في محضر الجلسة وعارض في التحقيق المطلوب
المحكمة

حيث ان النظر فيما يختص بجواز سماع شهادة
الشهود أو عدم سماعها مرجعه الى النتيجة التي
تترتب قضاء على مدلول الشهادة حسبما يرمى اليه
الحكم الطالب للأدب فلو أراد المدين مثلاً
التصريح بان يثبت بالبيئة انه دفع مبلغاً لا يتجاوز
الالف قرش وكان قصده من هذا الادب مجرد
الاستدلال على براءة ذمته فانه يجاب الى طلبه
بخلاف ما لو أراد الدائن ان يثبت بالبيئة ان المدين
سدد مبلغاً أقل من الالف قرش ليتوصل من
هذا الطريق الى قطع المدة الطويلة فان طلبه هذا
يكون غير مقبول متى كان الدين المراد حفظه من
السقوط أزيد من الالف قرش

وحيث ان هذا المدعى لا يريد اثبات الشركة
فنهنا بالبيئة بل يطلب مبلغ ٦٠٠ قرش صاغ
بصفة انه باق له في ذمة المدعى عليه بعد المحاسبة
بينهما عن تلك الشركة التي لا خلاف في ان
قيمها أزيد من النصاب القانوني

وحيث انه يتضح مما تقدم ان محل
الفائدة محصور في ذلك المبلغ دون سواء فيكون
المدعى عليه غير محق حينئذ في الاعتراض على
سماع الشهود بشأن ذلك المبلغ ما دام انه اقل
من الالف قرش
وحيث انه من الواجب إيقاف الفصل في
المصاريف الآن

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بأحالة القضية على
التحقيق وصرحت للمدعى بان يثبت بكافة الطرق
القانونية بما فيها البيئة انه له في ذمة المدعى عليه
مبلغ ٦٠٠ قرش صاغ باقي حساب زراعة واقت
الفصل في المصاريف وحددت لهذا التحقيق يوم
الاحد ١٣ مايو سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحا

٤٣

دسوق - جنج - ١٩ مايو سنة ٩٠٠
النيابة - ضد - النائب عبد الرحمن صالح
المعارضة في مواد الجنج

اتفق علماء القانون على ان التنفيذ يقسم الى قسمين
تنفيذ جبري وتنفيذ اختياري وقالوا بانه في حالة
التنفيذ الجبري في المواد الجنائية لا يحرم
المحكوم عليه من حق المعارضة او الاستئناف
مادام باهام مفتوحاً كما انه في حالة التنفيذ الاختياري
الذي يكون ناشئاً عن عدم ترو يكون للمحكوم
عليه هذا الحق أيضاً (دالوز ربرتوار)

محكمة دسوق الجزئية بجلسته الجنج المنعقدة
علناً بسراي المحكمة في يوم السبت ١٩ مايو سنة
٩٠٠ و ٢٠ محرم سنة ٣١٨ تحت رئاسة حضرة
محمدا ابراهيم اقدي قاضي المحكمة وبحضور حضرة
محمود اقدي نبيه عضو النيابة ومحمد حلمي
كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في قضية النيابة نمرة ٥٣٠ مركز كفر
الشيخ الوارده بالجدول نمرة ١١٩ سنة ٩٠٠

ضد

النائب عبد الرحمن صالح عمره ٧٠ سنة
صناعته غنام من محلة القصب
المعارض في الحكم النهائي الصادر عليه من
هذه المحكمة بتاريخ ١٠ مارس سنة ٩٠٠ القاضي
بتغريمه ٣٠٠ قرش صاغ والمصاريف بمقتضى
ذكره بالتعرض الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢
حيث ان النائب عبد الرحمن صالح عارضه

بتاريخ ١٤ مايو سنة ٩٠٠ في الحكم القياي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٠ مارس من السنة المذكورة القاضي بتفريجه بثلماية قرش صاغ مع الزامه بالمصاريف لتهمته بالتعرض للحرمة سماده ومنعها من الانتفاع بالنزل تعلقها يوم ١٣ نوفمبر سنة ٩٩ وبإجلسه التي تحدت لنظر المعارضة لم يحضر المعارض المذكور

وحيث أن النيابة طلبت من باب أصلي عدم قبول المعارضة لتنفيذ الحكم على المعارض ومن باب الاحتياط تأييد الحكم القياي وحيث أن نقطة البحث تنحصر الآن في معرفة ما اذا كانت المعارضة مقبولة شكلاً أو غير مقبولة وعمما اذا كان التنفيذ الذي حصل من شأنه اسقاط حق المعارضة ام لا

عن شكل المعارضة

حيث أنه من المقرر قانوناً ان المعارضة في الاحكام القياية الصادرة في مواد الجنج قبل في ظرف الثلاثة الايام التالية لاعلان الحكم بخلاف مواعيد المسافة اما في حالة عدم اعلان الحكم فتكون المعارضة مقبولة مهما كان الوقت الذي حصلت فيه

وحيث ان الحكم القياي لم يعلن للمعارض وخينئذ تكون المعارضة شكلاً

عن التنفيذ

وحيث أنه ظاهر من الاوراق ان النيابة حررت للمركز للبحث على المعارض لتنفيذ الحكم عليه فبحث المركز على المعارض المذكور وضبطه هو وولده ولوجود اغنام معهما فدفعاً للمركز مبلغ ٧ جنيهات افرنيكية وثلاثة بنو بصفة تأمين نظير الحكم الصادر عليهما وارسل المركز هذا المبلغ للنيابة التي وردته للخزينة وحيث أن علماء القانون اتفقوا على أن التنفيذ ينقسم الى قسمين تنفيذ جبري وتنفيذ اختياري وقالوا بأنه في حالة التنفيذ الجبري في المواد الجنائية لا يحرم المحكوم عليه من حق المعارضة والاستئناف ما دام أن بابها مفتوح كما وأنه في حالة التنفيذ

الاختياري الذي يكون ناشئاً عن عدم تروي يكون للمحكوم عليه هذا الحق أيضاً (راجع دالوز ربرتوار جزو)

وحيث أن التنفيذ الذي حصل في هذه القضية هو من قبل التنفيذ الجبري خصوصاً وأن المعارض لم يدفع ما دفعه الا على سبيل الامانة خوفاً من تعطيل أشغاله التي يتعيش منها وحيئذ لا يكون هذا التنفيذ موجباً لسقوط حق المعارضة لان هذا الحق هو متعلق بالنظام العام

وحيث أنه مما تقدم يكون حق المعارض في رفع المعارضة محفوظ ولم يسقط

عن الموضوع

وحيث ان التهمة هي ثابتة قبل المعارض المذكور من شهادة شهود الاتبات ومن عدم ما يدرأ التهمة عنه وحيئذ تكون المعارضة في غير محلها ويتعين رفضها

فبناء عليه

وبعد الاطلاع على المادتين (١٣٠ و ١٥٩) من قانون تحقيق الجنائيات وعلى المادة الاولى من دكرتو ٣٠ مارس سنة ٨٩٢ و ٣٥٢ و ٤٩ عقوبات التي نص الاولى - تقبل المعارضة في الحكم الصادر في غيبة أحد الاخصام في ظرف الثلاثة ايام التالية لاعلان الحكم المذكور بخلاف مواعيد مسافة الطريق وتستلزم ضمناً التكليف بالحضور في أقرب جلسة تعقد الخ

الثانية - تقبل المعارضة في الكيفية وفي المواعيد المقررة بالمادة ١٣٠ وتستلزم ضمناً التكليف بالحضور في أول جلسة

الثالثة - كل من منع غيره باستعمال القوة من الانتفاع بما في يده من الاموال الثابتة او شرع في ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة شهور أو بدفع غرامه من خمسمائة قرش الى التي قرش الخ

الرابعة - واذا كان الفعل من الجنج المستحق للتأديب لا يحكم بازيد من الحد الادنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز ايضاً الحكم بعقوبة أقل

من الحد المذكور وهو الحبس او مجرد الغرامة بدون ان تكون العقوبة مع ذلك اقل من المقررة للمخالفات

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم القياي وانزمت المعارض بالمصاريف وان لم يدفع يعامل بالمادة ٤٩٩ عقوبات

منشورات لجنة المراقبة القضائية

(٤)

اختصاص المحاكم في نظر الاستئنافات المرفوعة على الاحكام الصادرة على القصر صورة مذكروه عمومية صادرة من لجنة المراقبة القضائية للظنارة بنمرة ٤ في ٤ ابريل سنة ٩٠٠

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا الجنج المحكوم فيها من المحاكم الجزئية ويكون المتهم فيها قاصراً عن سن البلوغ ان المحاكم الابتدائية المشكلة بهيئة استئنافية عند ما يقدم اليها الاستئناف المرفوع من النيابة تحكم بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف مستندة في ذلك على انه يجب لتعيين اختصاص محاكم الاستئناف طبقاً للدكرتو الصادر في ٢٦ يونيو سنة ٩٥ اعتبار أصل العقوبة المقررة بالفعل بدون التفات الى سن القاصر الذي يوجب تخفيف العقوبة

وحيث أنه بمقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات اذا اقيمت دعوى بجنحة على من لم يبلغ سن خمس عشرة سنة وثبت انه ارتكب تلك الجنحة وهو مميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد عن ثلث العقوبة التي يستحقها لو كان سنه اكثر من ذلك وحيث أنه ينتج من هذا النص ان العقوبة التي صار تنزيها بسبب سن المتهم يجب ان تكون من العقوبات المقررة قانوناً لان المشرع هو الذي حددها وقررها بالنسبة للقاصر ولا بأس في هذه

شالعين في فدان وقبراط
ونماية اسمهم قبالة مشعل
محدودين من بحري وورثة
محمد سليمان ومن قبلي
ورثة عبد العال معتوق

في القضية المدنية نمرة ٩١٩ سنة ٩٠٠

ونقل حضرات أبو بكر محيي افندي القاضي
من الدرجة الثالثة بمحكمة أسبوط الى محكمة
سؤيف ومحمد افندي أمين اقاضي من الدرجة

ومن شرق بحر ومن
غرب الطريق
مشاعين في فدان وسبعة
قراريط واثنا عشر سهم
بقالة الازقية محدودين
من بحري عوض شحاته
ومن قبلي راجح احمد
ورفاعي حمزه ومن شرقه
وغربه طريق
٧٠ شاعين في منزل يبلغ
مقاسه ١٣٠ ذراع محدود
من غرب محمد محمود ومن
شرق شارع وفيه الباب
يفتح ومن بحري احمد
مصطفى وشركاه ومن قبلي
عمار علم الدين
والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايده
على مبلغ الف قرش صاغ
وشروط البيع واضحة برخصة نزع الملكية
والحكم المودوعة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع
من يرغب الاطلاع عليهما
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم
والساعة المحددين باطنه
تحريراً في يوم ٣١ مايو سنة ١٩٠٠ و ٢ صفر
سنة ١٣١٨
كاتب اول محكمة صدقا
امضا

اعلان بيع

من مكتب حضرة حبيب بك غانم الافوكاتو
بالزقازيق
انه في يوم الثلاثاء ١٢ يونيه سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع الحطه بالزقازيق
سيصير الشروع في مبيع أربعة براميل لزوم
مكنة الدخان ومسوره من صاج حديد طولها
سبعة أمتار تعلق اسماعيل محمد من الزقازيق
السابق توقيع الحجز عليه بمعرفة أحد محضري

محكمة الزقازيق الاهليه بناء على طلب الحاجه
ارتين كلتشاند التاجر بالزقازيق وعلى الحكم
الصادر من محكمة الزقازيق الجزئية الصادر بتاريخ
٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٠ وسيكون البيع بطريق
المزاد العلني فكل من له رغبة في المشتري يحضر
في اليوم والناحية المذكورين ومن يرسي عليه
آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد
البيع على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٠
باشمحضر محكمة الزقازيق الاهليه
تدروس يوسف

محكمة الحيزه الجزئية

اعلان

في قضية البيع ثمرة ٣٥٧ سنة ١٩٠٠
انه في يوم السبت ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ افرنكي صباحاً
بجلسة المزادات العمومية التي ستعقد
بمحكمة الحيزه الجزئية الكائن مركزها بسراي
مديرية الحيزه
سبياع بالمزاد العمومي العقارات الآتي
بيانها تعلق محمد رواش وسيد رواش ومصطفى
رواش ورواش رواش القاطنين بناحية بني
مجدول حيزه وهي
مس ط فدن نخله عدد

١٢ ٢ ١٥٠٠ قيراطين اثنين من فدان
واثنى عشر سهم من قيراط
من فدان أطيائاً وخمسة عشر
نخلة كائنة بمحوض الحاجر
ومحدودة بمحدود أربع
الحد القبلي أحمد دعبس
والحد الشرقي عبد الله
الغزاز والحد البحري محمد
الزوين والحد الغربي ترعة
الرمال بما فيها من النخيل
المذكورة عدد ٥ مئزر
١٠ صفر

ثمانية قراريط من فدان
أطيائاً كائنة بمحوض الرمال
ومحدودة بمحدود أربع الحد
الغربي أمين افندي والحد
القبلي برلي والحد الشرقي
والبحري أطيان الميري
٣٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠ ثلاث نخلات محدودة بمحدود
أربع الحد الغربي محمد
القط والحد الشرقي سيد احمد
الفرماوي والحد البحري
حسن ابو العلا والحد القبلي
القبلي

١٠٠ مائة ذراع في منزل محدود
بمحدود أربع الحد البحري
عبد المقصود خليفه والحد
القبلي الحرمة رواشه والحد
الغربي اسماعيل عريان والحد
الشرقي شارع
٥٠ اخصين ذراع في منزل آخر
محدود بمحدود أربع الحد القبلي
سالم العبد والحد البحري
أحمد حسن سالم والحد
الغربي جاد القط والحد
الشرقي آمنه بنت أبو السعود

س ط فدن نخله عدد

١٢ ١٠ ١٨٠ ١٥٠ فقط عشرة قراريط. من
فدان واثنى عشر سهم من قيراط من فدان
أطيائاً وثمانية عشر نخلة ومائة وخمسين ذراع
في المنزل كائنة هذه المقارات بناحية بني مجدول
حيزه

وهذا البيع بناء على طلب حضرة عثمان
افندي هاشم بصفته كاتب أول محكمة الحيزه
الجزئية وبصفته مدير ادارة خزينة تقودها
القضائية المتخذ له محلاً مختاراً قلم كتاب المحكمة
الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزه
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ ومسجل

محكمة مصر الابتدائية الاهليه وان يكون
البيع بالشروط الواضحة بالحكم المذكور المودع
بقلم كتاب المحكمة لمن يريد المشتري الاطلاع
عليه وقتما يريد

وافتاح المزايا يكون على مبلغ ٢٠٠٠ غرش
صاغ بخلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢٦ مايو
سنة ١٩٠٠ كاتب المحكمة

يوسف محمد

اعلان

محكمة مصر الابتدائية الاهليه

نشره ثانيه

في القضية نمرة ١٧ سنة ١٩٠٠

في يوم الخميس ٥ يولييه سنة ١٩٠٠ موافق
٨ ربيع اول سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحا
بمجلس المزايدات العمومية التي ستعقد بسراي
المحكمة الكائنة بشارع البستان بالاسماعيليه سيصير
الشروع في بيع الاطيان الآتي بينها بالمزاد
العمومي قسماً واحداً بناء على طلب واصف
افندي سليمان المتخذ له محلاً مختاراً بمصر مكتب
راغب افندي عبد الشهيد ضد سيد احمد مرعي
للمزارع ومقيم بناحية ذات الكوم قسم اوسيم
حيظه وسيفتح المزاد على مبلغ ٩٠ جنيه والمصاريف
حسب ما تقرر بمجلسه ٢٤ مايو سنة ٩٠٠

بيان العقار

ط فدن

١٢ . بحوض النجاره بالعقاده بمحدود أربع
الحد البحري بقية الفيط والقبلي وورثة
سيد احمد مرعي والشرقي والغربي
طريقان

١٨ . بحوض الدريسه بثلاثة قطع من ذلك
١٨ قيراط بمحدود أربع البحري وورثة
سيد احمد مرعي والقبلي بقية الفيط
والشرقي اطيان ناحية بهر مس والغربي
طريق ١٢ قيراط ١٣ افدنه البحري
السكة الحديد والقبلي تركيب حوضه

والغربي تركيب حوضه أيضاً والشرقي

بقية الفيط

٦ . فقط خمسة أفدنه وستة قراريط

وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ حكم من هذه

المحكمة بنزع ملكية المدعى عليه المذكور من

هذه الاطيان وقام لدين الطالب البالغ قدره

١١٧١٦ غرش صاغو ١٥ فضه وقد تسجل

هذا الحكم بقلم كتاب المحكمة في ٢٢ مارس

سنة ١٩٠٠ نمرة ١٣٨

فعل من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم

والساعة والحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع

على شروط البيع المينة بحكم نزع الملكية المودع

مع باقي الاوراق بقلم الكتاب وقت ما يريد

تحريراً بقلم كتاب المحكمة بمصر في ٢٨ مايو

سنة ١٩٠٠ و ٢٩ محرم سنة ١٣١٨

عن باشكاتب محكمة مصر الاهليه

محمد زيد

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغة

اعلان بيع عقارات

نشره أولى

ليكن معلوم لدى الموم انه في يوم الاثنين

٢٥ يونيه سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً

باودة المزايدات بسراي المحكمة بمغاغة

بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه

المحكمة بتاريخ ٧ مايو سنة ٩٠٠ في قضية جرجس

جريس التاجر ومقيم بمغاغة الواردة جدول

المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٣٧٥ ضد عمار طنبداوي

الجل من الشيخ زياد ومسجل بمحكمة بني سوف

الاهليه في ١٢ مايو ٩٠٠ تحت نمرة ٢٤١ القاضي

بنزع ملكية المدعى عليه من فدانين وأربعة

قراريط كائنة بناحية الشيخ زياد وبسما بالمزاد

العمومي قسماً واحداً ومودع مع باقي الاوراق

بقلم كتاب المحكمة

وبناء على طلب جرجس جريس ومقيم بمغاغة

ضد

عمار طنبداوي الجل المزارع من الشيخ زياد

سيصير مسيح فدانين وأربعة قراريط كائنة بزمام

ناحية الشيخ زياد منها فدان بقالة الجزيرة المرتفعة

حده البحري مسعود نخله والقبلي محمد الجل

والشرقي والغربي سليمان أفندي قبودان وفدان

وأربعة قراريط بالقبالة المذكورة حده البحري

الست بتول بنت مخاضيل والقبلي عبد الغفار سالم

والشرقي الدائر السنية والغربي ورثة سليمان

أفندي قبودان

وقد تمخدد لافتتاح المبيع بالمزايدة في المقارات

المذكورة مبلغ ٣٢٥٠ ثلاثة آلاف ومائتان

وحسين قرشاً

فعل من يرغب المشتري الحضور في اليوم

والساعة والحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع على

شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد

تحريراً بسراي المحكمة بمغاغة في يوم السبت

٢٦ مايو سنة ٩٠٠ و ٢٧ محرم سنة ١٣١٨

كاتب أول محكمة بمغاغة

محمد حسنين

محكمة الاقصر الجزئية

اعلان

نشره أولى في القضية المدنية نمرة ١٠٨ سنة ١٩٠٠

انه في يوم الاثنين ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠

الساعة ٨ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي

المحكمة بالاقتصر سيصير الشروع في بيع منزل

مساحتها ١١٠٠ ذراعاً كائناً بناحية الربانية بمملوك الى

عبد الملك التجار (مدين) و خليل ابراهيم

تادرس ضامن مناصفة لهما وها ناحية الربانية

المذكورة وهذا المنزل مبني بالطوب الاحمر

والاخضر دورين الدور الارضي يشتمل على

منسدة جلوس مسقوفة بالاغلاق والجريد

ومركب عليها باب من خشب وبها شبابكين

يطلوا على الشارع ثم وأربعة أود مسقوفة

بالاغلاق والجريد ومركب على كل منهما باب

من خشب وحوش بأوسط المنزل به طاحون

بقاري كامل الآلة ثم وبه سلام موصولين للدور

الثاني ومحل أدب والدور الثاني من الجهة

اعلان

بيع مواشي

انه في يوم الاربع ٢٠ يونيه سنة ٩٠٠
الساعة ١٢ افرنكي الظهر بناحية القضاء بمركز
كفر صقر شرقيه

سيناع بطريق المزااد العمومي بقره حمرة
صفرة سن ٦ وعجل بقر أحمر أصفر سن سنة
واحدة وحمار أخضر سن ٤ تعلق علي شحاته
من الناحية المذكورة المحجوز عليهم بتاريخ ٢٠
مايو سنة ٩٠٠ بناء علي طلب محمد سيد احمد من
كفر صقر وفاء لمبلغ ٨٦١ قرش صاغ و ٢٠
فضه باقي من مبلغ ١٥٤٤ قرش صاغ المحكوم به
مع ما يستجدمن المصاريف تنفيذاً لحكم محكمة
فاقوس الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ٩٩ فن له
رغبة في المشتري فليحضر في اليوم والساعة
المحددين أعلاه ويعطي المزااد اللازم ومن يرسي
عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد
البيع على ذمته ويلزم بالفرق
محرراً في ٢٧ مايو سنة ٩٠٠

عن باشمحصر المحكة
محمد سري

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدنية وتجارية وجنائية
وقض و ابرام وتتضمن أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وتضمن هذه المجموعة
مجلة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠ خلاصهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية كفر دهمشا
مركز بليس شرقيه

سيصير الشروع في مبيع حمار اسود عمره
٥ سنوات تقريباً بطريق المزااد العمومي السابق
توقيع الحجز عليه بمعرفة محمد اقصدي علي
محضر محكمة مينا القمح الجزئية الاهلية بناء
علي طلب سالم شعراوي من ميت سهيل وفاء
لمبلغ ٢٢٦ غرش عمله صاغ قيمة الدين المحكوم
به مع المصاريف ضد محمد رفاعي

فعلي كل من يرغب المشتري يحضر في اليوم
والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه العطا
يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزااد ويلزم
بالفرق

محرراً بمينا القمح في يوم الاحد ٦ مايو
سنة ٩٠٠
وكيل طالب البيع
عن حسين محمد
الجنايني

اعلان بيع

انه في يوم الاربع ٢٠ يونيه سنة ٩٠٠
بسوق طنان قليوبية الساعة ١١ افرنكي قبل
الظهر صباحاً سيباع بطريق المزااد العام مواشي
بقرتين وعجله بقر وحمارتين سود وجشسه سود
صغيره وهذه الاشياء سابق الحجز عليها بتاريخ ٢٧
فبراير سنة ٩٠٠ بناء علي طلب سليمان عبدالكريم
شادوفه وأخيه حسن شادوفه تنفيذاً للحكم
الصادر في ٢ ديسمبر سنة ٩٩ القاضي بالزام ابراهيم
سالم شادوفه وعلي شادوفه ان يدفعما للطالب مبلغ
٨ جنيه و ١٤٠ ملهم وكان محددليهما يوم الاربع
٤ ابريل سنة ٩٠٠ فكل من له رغبة في مشتري
شي من المواشي المذكورة فليحضر في اليوم
والساعة والحل المذكورين ومن يرسي عليه
آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر فيعاد البيع
علي ذمته ويلزم بالفرق

محرراً في ٣٠ مايو سنة ٩٠٠
نائب باشمحصر محكمة بنها الجزئية
مخايل يقطر

القبيلة بأعلا المندره اثنين مقاعد وفسحه امامها
ومركب علي كل منها أربعة شابيك خشب
يطلوا على الشارع وحوش المنزل ومسقوفين
بالافلاق والجريد ومركب علي كل منهما باب
وبالجهة البحرية بأعلا الاود اودتين وفسحه
امامهما ومركب علي كل منهما باب من خشب
ومسقوفين بالجريد والافلاق والمنزل المذكور
له فتحتين ومركب علي كل منهما باب من خشب وهو
زات حدود أربعة الحسد الشرقي زقاق غير نافذ
وبه فتحتين أبواب المنزل والحسد الغربي منازل
محمد أحمد سليم وأخيه أحمد سليم والحسد القبلي
أحمد ابراهيم السنداوي والحسد البحري خليل
مخايل وشركاه

ثم ومقتضى بيع ٢١ نخله ملك عبدالملك
التجار المدين خاصة حدها البحري أطيان الدائرة
السنية والقبلي ترعة اصفون والشرقي نخيل ملك
محمد سليمان وشركاه والغربي النخل ملك جياي
السد وشركاه

والبيع هو بناء علي طلب حنا اقصدي
ميخايل طنوس التاجر باسنا بموجب حكم نزع
الملكية الصادر من هذه المحكمة في ٢١ مايو
سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة قنا في
وفاء لمطلوبه طرف المدعي عليها وقدره ٣٨٢٩
قرش صاغ وبار ٢٠ مع ما يستجدمن المصاريف
وسيكون البيع قسماً واحداً والثمن الاساسي
الذي جني عليه قسح المزااد مبلغ خمسة آلاف
قرش صاغ

فعلي من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان
والمكان الموضحين أعلاه وله الاطلاع على حكم
نزع الملكية وشروط البيع وقت ما يريد
محرراً بسراي المحكمة بالاقتصر في يوم
الاثنين ١٨ مايو سنة ٩٠٠ و ١٩ محرم سنة ١٣١٨
كاتب المحكمة
عبد اللطيف أحمد

اعلان بيع

انه في يوم الاثنين ١١ يونيو سنة ٩٠٠